لبنى الغومرتي
أستاذة القانون المدني والرقمي
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - طنجة.

المُيَسِّر

في النظرية العامة للالتزام

الجزء الأول

دراسة تحليلية للكتاب الأول: الالتزامات بوجه عام

القسم الأول: مصادر الالتزامات "المصادر الإرادية: العقد والإرادة المنفردة.
القسم الثاني: أوصاف الالتزام.
القسم الثالث: انتقال الالتزامات.
القسم الرابع: آثار الالتزامات .
القسم الخامس: بطلان الالتزامات وإبطالها.
القسم السادس: انقضاء الالتزامات.
القسم السابع: إثبات الالتزامات وإثبات البراءة منها.

دراسة تحليلية على ضوء المستجدات القانونية التالية:

قانون 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية.
قانون 31.08 القاضي بتحديد تدابير حماية المستهلك.
قانون 43.20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية.
مرسوم 10 فبراير 2016 المعدل للقانون المدني الفرنسي.

دراسة تحليلية وفق الأحكام والقرارات القضائية.

السنة الجامعية: 2025.2026

الفهرس

مقدمة 5

قسم تمهيدي: ماهية الالتزام 9
المبحث الأول: مفهوم الالتزام ومميزاته 9
المطلب الأول: المفهوم والخصائص. 10
الفقرة الأولى: مفهوم الالتزام 10
الفقرة الثانية: خصائص الالتزام 13
المطلب الثاني: تمييز الحق الشخصي عن الحق العيني 13
المبحث الثاني: أصناف الالتزام ومصادره 16
المطلب الأول: تصنيف الالتزام 16
الفقرة الأولى: تصنيف الالتزام من حيث المحل. 16
الفقرة الثانية: تصنيف الالتزامات من حيث القوة الإلزامية. 17
الفقرة الثالثة: تصنيف الالتزامات من حيث مدى العناية التي يبذلها المدين. 18
المطلب الثاني: مصادر الالتزامات وفق التشريعات المقارنة والتشريع المغربي ... 20
الفقرة الأولى: الالتزامات من زاوية مصدرها 20
الفقرة الثانية: مصادر الالتزام وفق قانون الالتزامات والعقود المغربي 23

القسم الأول: مصادر الالتزامات: «المصادر الإرادية» 31
الباب الأول: ماهية العقد ومقومات تكوينه 32
الفصل الأول: العقد وتصنيفاته 33
المبحث الأول: مفهوم العقد وخصوصيته 33
المطلب الأول: مفهوم العقد 33
الفقرة الأولى: المفهوم اللغوي والقانوني للعقد 33
الفقرة الثانية: المفهوم الاقتصادي للعقد 35
الفقرة الثالثة: المفهوم الاجتماعي 35

المطلب الثاني: خصائص العقد وأهميته..... 36
الفقرة الأولى: خصائص العقد..... 36
الفقرة الثانية: أهمية العقد..... 38
المبحث الثاني: تصنيفات العقود..... 40
المطلب الأول: تقسيم العقود من حيث التكوين..... 41
الفقرة الأولى: عقود رضائية وعقود شكلية وعقود عينية..... 41
الفقرة الثانية: عقود المساومة وعقود الإذعان..... 43
المطلب الثاني: تقسيم العقود من حيث الموضوع..... 46
الفقرة الأولى: العقد المسمى والعقد غير المسمى..... 46
الفقرة الثانية: العقود البسيطة والعقود المركبة..... 48
المطلب الثالث: تقسيمات العقود من حيث الأثر..... 49
الفقرة الأولى: عقود ملزمة لجانبين وأخرى ملزمة لجانب واحد..... 49
الفقرة الثانية: عقود المعاوضة وعقود التبرع..... 51
الفقرة الثالثة: العقود الفردية والعقود الجماعية..... 52
المطلب الرابع: تقسيم العقود من حيث طبيعتها..... 53
الفقرة الأولى: العقود المحددة والعقود الاحتمالية..... 53
الفقرة الثانية: العقود الفورية والعقود المستمرة أو الزمنية..... 55
المطلب الخامس: العقود الذكية كأفق لأنماط العقود الحديثة..... 56
الفصل الثاني: دور الإرادة في العقد..... 59
المبحث الأول: مبدأ سلطان الإرادة والنتائج المترتبة عنه..... 59
المطلب الأول: مفهوم مبدأ سلطان الإرادة ومبررات ترسيخه..... 59
الفقرة الأولى: مبدأ سلطان الإرادة..... 60
الفقرة الثانية: الاعتبارات التاريخية لوجود مبدأ سلطان الإرادة..... 60
المطلب الثاني: النتائج المترتبة عن سلطان الإرادة..... 62
الفقرة الأولى: الحرية التعاقدية..... 62
الفقرة الثانية: القوة الملزمة للعقد..... 63
الفقرة الثالثة: نسبية أثار العقد..... 64
المبحث الثاني: موقف قانون الالتزامات والعقود

من مبدأ سلطان الإرادة والقيود الواردة عليه 64
المطلب الأول: موقف قانون الالتزامات والعقود من مبدأ سلطان الإرادة..... 65
المطلب الثاني: القيود الواردة على مبدأ سلطان الإرادة
أو حدود القوة الملزمة للعقد..... 65
الفقرة الأولى: النظام العام كقيد وارد على مبدأ سلطان الإرادة..... 66
الفقرة الثانية: تضييق عنصر الشكلية على مبدأ سلطان الإرادة في بعض العقود. . 67
الفقرة الثالثة: مهلة الميسرة وتأثيرها على القوة الملزمة لمبدأ سلطان الإرادة..... 74
الفقرة الرابعة: مراجعة الشرط الجزائي من طرف القضاء. 80
المبحث الثالث: مناقشة المقومات التي يقوم عليها مبدأ سلطان الإرادة 81
المطلب الأول: انتقاد الأساس الفلسفي لمبدأ سلطان الإرادة..... 81
الفقرة الأولى: فساد المقومات التي يقوم عليها مبدأ سلطات الإرادة..... 81
الفقرة الثانية: استحالة الاعتراف بفعالية قانونية لتصرف الإرادة
لمجرد اعتباره كذلك. 82
المطلب الثاني: انتقاد الأساس الاقتصادي لمبدأ سلطان الإرادة..... 82
الفقرة الأولى: إمكانية التناقض بين الحرية التعاقدية والعدالة..... 82
الفقرة الثانية: إمكانية التعارض بين القوة الملزمة للعقد والمصلحة الاجتماعية.... 83
الفصل الثالث: تكوين العقد..... 87
المبحث الأول: المقومات المرتبطة بطرفي العقد 88
المطلب الأول: وجود التراضي 88
الفقرة الأولى: مفهوم التعبير عن الإرادة 88
الفقرة الثانية: أشكال التعبير: التعبير الصريح والتعبير الضمني. 90
الفقرة الثالثة: طرق حصول التراضي بين أطراف العقد..... 93
المطلب الثاني: صحة التراضي..... 116
الفقرة الأولى: الأهلية 117
الفقرة الثانية: عيوب الرضى 126
الفقرة الثالثة: قصور نظرية عيوب الإرادة..... 146
الفقرة الرابعة: موقف قانون 31.08 القاضي بتحديد تدابير
لحماية المستهلك من ركن الرضى. 149

المبحث الثاني: المقومات المتعلقة بموضوع التعاقد.....157
المطلب الأول: المحل 157
الفقرة الأولى: شروط صحة المحل. 158
الفقرة الثانية: صحة المحل في بعض العقود الخاصة. 169
المطلب الثاني: السبب.....177
الفقرة الأولى: ماهية السبب عند النظريتين التقليدية والحديثة.....178
الفقرة الثانية: موقف قانون الالتزامات والعقود من النظريتين.....181
الفقرة الثالثة: شروط صحة السبب.....182
الباب الثاني: الإرادة المنفردة.....185
الفصل الأول: الجدل التشريعي حول الاعتراف بالإرادة المنفردة
ببعض القوانين المقارنة.....187
المبحث الأول: موقف التشريع الألماني من الإرادة المنفردة.....189
المبحث الثاني: موقف التشريع الفرنسي من الاعتراف بالإرادة المنفردة 191
الفصل الثاني: صور الإرادة المنفردة كمصدر للالتزام.....193
المبحث الأول: الوعد بالجائزة 195
المطلب الأول: شروط الوعد بالجائزة 195
الفقرة الأولى: جدية الواعد بقصد الالتزام 195
الفقرة الثانية: محل الوعد بالجائزة مزدوج.....196
الفقرة الثالثة: الوعد بجائزة موجه للجمهور 196
المطلب الثاني: آثار الوعد بالجائزة. 197
الفقرة الأولى: حالة الوعد الملزم.....197
الفقرة الثانية: حالة الوعد المطلق.....197
المبحث الثاني: الإيجاب الملزم.....198

القسم الثاني: أوصاف الإلتزام.....203
الباب الأول: الشرط.....205
المبحث الأول: الشرط وفق القواعد العامة لظهير الالتزامات والعقود. 206
المطلب الأول: مفهوم الشرط ومقوماته.....206

الفقرة الأولى: مفهوم الشرط.....206
الفقرة الثانية: مقومات الشرط.....207
المطلب الثاني: أصناف الشرط وآثاره.....211
الفقرة الأولى: أصناف الشرط.....211
الفقرة الثانية: آثار الشرط.....213
المبحث الثاني: الشرط في بعض العقود الخاصة وتأثره التحولات الاقتصادية...215
المطلب الأول: الشرط في بعض العقود الخاصة.....215
الفقرة الأولى: الشرط وفق القانون المدني الحديث.....216
الفقرة الثانية: تطبيقات عملية في المعاملات التجارية.....217
المطلب الثاني: الشرط وفق المعاملات الإلكترونية.....218
الباب الثاني: الأجل.....220
المبحث الأول: مفهوم الأجل ومقوماته.....221
المطلب الأول: مفهوم الأجل.....221
المطلب الثاني: مقومات صحة الأجل.....221
المبحث الثاني: أنواع الأجل وآثاره.....223
المطلب الأول: أنواع الأجل.....223
المطلب الثاني: آثار تحقق الآجال.....226
الفقرة الأولى: آثار الأجل قبل حلوله.....226
الفقرة الثانية: آثار الأجل بعد حلوله.....227
الباب الثالث: الالتزامات التخييرية.....228
المبحث الأول: مفهوم الإلتزام التخييري وشروطه.....229
المطلب الأول: مفهوم الإلتزام التخييري.....229
المطلب الثاني: شروط صحة الإلتزام التخييري.....230
الفقرة الأولى: تعدد محال الإلتزام.....230
الفقرة الثانية: توفر شروط صحة المحل في كل محل من المحال المتعددة.....230
الفقرة الثالثة: محل واحد من المحال المتعددة هو الواجب الأداء.....230
المبحث الثاني: الآثار المترتبة عن قيام الإلتزام التخييري أو هلاكه.....231
المطلب الأول: الآثار المترتبة عن قيام الإلتزام التخييري.....231

المطلب الثاني: آثار هلاك محل الإلتزام التخييري.....232
الفقرة الأولى: حالة هلاك الشيئين معا. 232
الفقرة الثانية: حالة هلاك أحد الشيئين.....233
الباب الرابع: الالتزامات التضامنية 235
الفصل الأول: التضامن بين الدائنين 236
المبحث الأول: مفهوم التضامن بين الدائنين ومصدره. 236
المطلب الأول: مفهوم التضامن بين الدائنين.....236
المطلب الثاني: مصدر التضامن بين الدائنين 237
المبحث الثاني: آثار الإلتزامات التضامنية بين الدائنين 238
المطلب الأول: الآثار الأصلية 238
المطلب الثاني: الآثار الثانوية 238
الفصل الثاني: التضامن بين المدينين 240
المبحث الأول: مفهوم التضامن بين المدينين ومصادره.....240
المطلب الأول: تعريف التضامن بين المدينين.....240
المطلب الثاني: مصادر التضامن بين المدينين. 241
الفقرة الأولى: التضامن السلبي الاتفاقي. 241
الفقرة الثانية: التضامن السلبي القانوني.....242
المبحث الثاني: آثار الالتزامات التضامنية بين المدينين 243
المطلب الأول: علاقة الدائن بالمدينين المتضامنين 243
الفقرة الأولى: الآثار الرئيسية.....243
الفقرة الثانية: الآثار الثانوية 244
المطلب الثاني: العلاقات بين المدينين المتضامنين.....245
الفقرة الأولى: انقسام الدين 245
الفقرة الثانية: رجوع المدين الموفي على باقي المدينين. 246
الباب الخامس: الإلتزامات القابلة للإنقسام وغير القابلة للإنقسام.....247
الفصل الأول: الإلتزامات غير القابلة للإنقسام.....248
المبحث الأول: مفهوم الإلتزام غير القابل للإنقسام وأسبابه.....248
المطلب الأول: تعريف الإلتزام غير القابل للإنقسام. 248

المطلب الثاني: أسباب عدم قابلية الالتزام للإنقسام 249
الفقرة الأولى: الإلتزام الغير قابل للإنقسام بسبب طبيعة محله 249
الفقرة الثانية: الإلتزام الغير قابل للإنقسام اتفاقيا 250
الفقرة الثالثة: الإلتزام الغير قابل للإنقسام بحكم القانون 250
المبحث الثاني: الآثار المترتبة عن عدم قابلية الإلتزام للإنقسام. 251
المطلب الأول: الآثار المترتبة في حالة تعدد المدينين. 251
المطلب الثاني: الآثار المترتبة في حالة تعدد الدائنين. 252
الفصل الثاني: الإلتزامات القابلة للإنقسام 253
المبحث الأول: الإلتزام القابل للإنقسام في حالة انفراد طرفي الإلتزام. 254
المبحث الثاني: الإلتزام القابل للإنقسام في حالة تعدد أطراف علاقة المديونية. 255.

القسم الثالث: انتقال الإلتزام 257
الباب الأول: الإنتقال بوجه عام 258
الباب الثاني: حوالة مجموعة من حقوق أو حوالة الذمة 260
الباب الثالث: الحلول 262
الباب الرابع: الإنابة 264

القسم الرابع: آثار الالتزامات 267
الباب الأول: آثار الالتزامات بوجه عام العقد 269
الفصل الأول: آثار العقد من حيث الموضوع 269
المبحث الأول: مبدأ القوة الملزمة للعقد 270
المطلب الأول: مفهوم القوة الملزمة للعقد 270
المطلب الثاني: الاستثناءات الواردة على مبدأ القوة الملزمة للعقد 273
الفقرة الأولى: نظرية الظروف الطارئة 273
الفقرة الثانية: الاستثناءات بموجب قانون 08-31 274
المبحث الثاني: آليات تحديد مضمون العقد 279
المطلب الأول: تفسير العقد 279
الفقرة الأولى: التفسير في حالة وضوح العقد 279

الفقرة الثانية: التفسير في حالة غموض العقد.....281
المطلب الثاني: تكييف العقد.....286
الفصل الثاني: آثار العقد من حيث الأشخاص.....288
المبحث الأول: آثار العقد بين المتعاقدين.....289
المطلب الأول: الخلف العام والخلف الخاص.....290
الفقرة الأولى: الخلف العام.....290
الفقرة الثانية: الخلف الخاص.....291
المطلب الثاني: الدائنين.....292
المبحث الثاني: أثر العقد بالنسبة للغير.....293
المطلب الأول: الاشتراط لمصلحة الغير.....294
الفقرة الأولى: شروط الاشتراط لمصلحة الغير.....295
الفقرة الثانية: آثار الاشتراط لمصلحة الغير.....295
المطلب الثاني: التعهد عن الغير.....297
الفقرة الأولى: الالتزام عن الغير بشرط إقراره إياه.....297
الفقرة الثانية: التعهد المطلق عن الغير.....298
الباب الثاني: جزاءات عدم تنفيذ العقد.....300
المبحث الأول: الدفع بعدم التنفيذ.....300
المطلب الأول: مفهوم الدفع بعدم التنفيذ.....300
الفقرة الأولى: تعريف الدفع بعدم التنفيذ.....300
الفقرة الثانية: حالات الدفع بعدم التنفيذ.....302
المطلب الثاني: شروط الدفع بعدم التنفيذ وآثاره.....302
الفقرة الأولى: شروط الدفع بعدم التنفيذ.....303
الفقرة الثانية: آثار الدفع بعدم التنفيذ على العلاقة التعاقدية.....303
المبحث الثاني: فسخ العقد.....305
المطلب الأول: مفهوم الفسخ أنواعه.....305
الفقرة الأولى: مفهوم الفسخ.....305
الفقرة الثانية: أنواع الفسخ.....306
المطلب الثاني: شروط الفسخ وآثاره.....307

الفقرة الأولى: شروط الفسخ 307
الفقرة الثانية: آثار الفسخ 309
المبحث الثالث: المسؤولية العقدية 311
المطلب الأول: شروط قيام المسؤولية العقدية 311
الفقرة الأولى: الخطأ العقدي 311
الفقرة الثانية: الضرر العقدي 316
الفقرة الثالثة: العلاقة السببية بين الخطأ والضرر 318
المبحث الرابع: المسؤولية العقدية عن فعل الغير وعن فعل الأشياء 320
المطلب الأول: المسؤولية العقدية عن فعل الغير 320
المطلب الثاني: المسؤولية العقدية عن فعل الأشياء 321
المبحث الخامس: الاتفاقات المعدلة للمسؤولية العقدية 322
المطلب الأول: الاتفاق على التشديد في المسؤولية العقدية 322
المطلب الثاني: الاتفاق على التخفيف من المسؤولية العقدية 323
المطلب الثالث: تأثير الاتفاقات المعدلة 323
الفقرة الأولى: تأثير الاتفاقات المعدلة على حقوق الأطراف المتعاقدة 323
الفقرة الثانية: تأثير الاتفاقات المعدلة على الالتزامات الأصلية 324

القسم الخامس: جزاءات الإخلال بعناصر تكوين العقد 325
المبحث الأول: أحكام عامة حول نظام البطلان 325
المطلب الأول: تعريف البطلان 326
الفقرة الأولى: البطلان وفق النظريتين التقليدية والحديثة 327
المطلب الثاني: تمييز البطلان عن غيره من المؤسسات المقاربة لها 331
الفقرة الأولى: البطلان والفسخ 331
الفقرة الثانية: البطلان وعدم النفاذ 333
المبحث الثاني: حكم البطلان والإبطال 337
المطلب الأول: حالات البطلان وخصائصه 337
الفقرة الأولى: حالات البطلان 338
الفقرة الثانية: خصائص البطلان 339

المطلب الثاني: حالات الإبطال والخصائص المميزة له..... 345
الفقرة الأولى: حالات الإبطال..... 345
الفقرة الثانية: خصائص الإبطال..... 347
المبحث الثالث: آثار البطلان والإبطال..... 351
المطلب الأول: الآثار الأصلية للبطلان والإبطال..... 351
الفقرة الأولى: الآثار الأصلية بين المتعاقدين..... 351
الفقرة الثانية: الآثار الأصلية بالنسبة للغير..... 352
المطلب الثاني: الآثار الاستثنائية للبطلان..... 354
الفقرة الأولى: نظرية انتقاص العقد..... 354
الفقرة الثانية: نظرية تحول العقد..... 355

القسم السادس: انقضاء الالتزامات..... 357
الباب الأول: الوفاء..... 358
المبحث الأول: مفهوم الوفاء، الأهمية، الشروط، وطرق الإثبات..... 358
المطلب الأول: تعريف الوفاء وأهميته..... 358
المطلب الثاني: شروط الوفاء وإثباته..... 359
المبحث الثاني: طرفا عملية الوفاء..... 361
المطلب الأول: الموفي..... 361
المطلب الثاني: الموفى له..... 363
المبحث الثالث: مكان الوفاء، زمانه، ونفقته..... 364
المطلب الأول: مكان الوفاء..... 364
المطلب الثاني: زمان الوفاء..... 365
المطلب الثالث: نفقات الوفاء..... 366
الباب الثاني: استحالة التنفيذ..... 368
المبحث الأول: شروط استحالة التنفيذ..... 368
المبحث الثاني: آثار استحالة التنفيذ..... 369
الباب الثالث: الإبراء من الالتزام..... 371
المبحث الأول: شروط الإبراء..... 371

المطلب الأول: الشروط الشكلية للإبراء 371
المطلب الثاني: الشروط الموضوعية للإبراء 372
المبحث الثاني: آثار الإبراء 373
المطلب الأول: الإبراء يقضي الالتزام ويقضي معه سائر ضماناته. 373
المطلب الثاني: الالتزام يعود إذا رفض المدين الإبراء 373
الباب الرابع: التجديد 374
المبحث الأول: ماهية التجديد وشروطه 374
المطلب الأول: تعريف التجديد 374
المطلب الثاني: طرق حصول التجديد 374
المطلب الثالث: شروط التجديد 375
المبحث الثاني: آثار التجديد 376
المطلب الأول: الأثر المسقط 376
المطلب الثاني: الأثر المنشئ 376
الباب الخامس: المقاصة 377
المبحث الأول: شروط المقاصة 377
المبحث الثاني: آثار المقاصة 379
الباب السادس: اتحاد الذمة 380
المبحث الأول: تعريف اتحاد الذمة وحالاته 380
المطلب الأول: تعريف اتحاد الذمة 380
المطلب الثاني: حالات اتحاد الذمة 380
المبحث الثاني: آثار اتحاد الذمة 381
المطلب الأول: اتحاد الذمة يؤدي إلى انقضاء الدين جزئيًا أو كليًا 381
المطلب الثاني: اتحاد الذمة لا يعني انقضاء الدين تمامًا
بل شل قدرة المطالبة 381
المطلب الثالث: زوال سبب اتحاد الذمة يعيد الدين إلى الوجود 382
الباب السابع: التقادم 383
المبحث الأول: تعريف التقادم وشروط تحققه 383
المطلب الأول: تعريف التقادم 383

المطلب الثاني: شروط تحقق التقادم 384
المبحث الثاني: كيفية إعمال التقادم المسقط ومدده 385
الباب الثامن: الإقالة الاختيارية 386
المبحث الأول: مفهوم الإقالة، أشكالها، وطبيعتها القانونية 386
المطلب الأول: مفهوم الإقالة 386
المطلب الثاني: صور الإقالة 386
المطلب الثالث: الطبيعة القانونية للإقالة 387
المبحث الثاني: آثار الإقالة 388
المطلب الأول: آثار الإقالة بين المتعاقدين 388
المطلب الثاني: آثار الإقالة بالنسبة للغير 388

القسم السابع: إثبات الإلتزامات وإثبات البراءة منها 389
الباب الأول: الأحكام العامة للإثبات 390
المبحث الأول: ماهية الإثبات المدني 390
المبحث الثاني: عبئ الإثبات ودور القاضي في تقدير الأدلة 398
الباب الثاني: وسائل الإثبات في التشريع المغربي 406
المبحث الأول: الإقرار والحجة الكتابية 407
المطلب الأول: الإقرار 407
المطلب الثاني: الحجة الكتابية 411
المبحث الثاني: شهادة الشهود والقرائن 424
المطلب الأول: شهادة الشهود 424
المطلب الثاني: القرائن 426
المبحث الثالث: اليمين والنكول عنها 428
المطلب الأول: اليمين الحاسمة 429
المطلب الثاني: اليمين المتممة 431
خاتمة 433

لبنى الغومرتي

أستاذة باحثة في القانون المدني والرقمي.
المنسقة البيداغوجية لماستر المنازعات المدنية والتجارية.
رئيسة المركز المغربي للتكوين القانوني.
مديرة المجلة المغربية للتكوين القانوني.

تعد النظرية العامة للالتزامات من أكثر فروع القانون المدني تماسكا وعمقا، إذ شكلت عبر القرون الإطار المرجعي الذي ينظم العلاقات القانونية بين الأفراد، ويضمن استقرار المعاملات وتحقيق العدالة.

وقد قامت هذه النظرية على أسس راسخة كالعقد شريعة المتعاقدين، الحرية التعاقدية، حسن النية، المحل، السبب، وهي مبادئ مازالت تشكل جوهر البناء القانوني الحديث.

إلا أن التطور التكنولوجي والتحول الرقمي وتحرير الاقتصاد الذي يشهده العالم اليوم، قد أحدث تغيرا جذريا في أنماط التعامل القانوني خصوصا مع بروز العقود الإلكترونية، والذكاء الاصطناعي، والانفتاح على السوق، وتكاثر أساليب الاستهلاك وغيرها من الأليات الحديثة التي تتحدى المفاهيم التقليدية للالتزام، ففي هذا السياق أضحت بعض القواعد الكلاسيكية بحاجة إلى مراجعة وتكييف حتى تواكب التطور التكنولوجي والاقتصاد الرقمي وتحقق العدالة التعاقدية المنشودة .

وعليه يمكن القول أن تدخل المشرع بات ضروريا لضمان اتساق المنظومة القانونية مع الواقع الجديد، من خلال تحديث النصوص وتعديلها وتصحيح بعض الملابسات التي سقط فيها المشرع، كلها خطوات ستساهم في تأمين العدالة القانونية وتحقيق الأمن القانوني.